النهضة التعاونية الحديثة

شركات التعاون الزراعية :

أصدر صاحب المعالى محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة يوم ٧ يوليه الماضى قرارا وزاريا بتشكيل لجنة استشارية لاعداد مشروع قانون لانشاء شركات تعاونية زراعية فى القطر المصرى ووضع نظام لها وقبل أن يصدر معالى الوزير قراره اجتمع بحضرات أعضاء اللجنة الاستشارية في ديوان الوزارة وألقى عليهم الكلمة الآتية :

نظرا لاضطراب حالة الفلاح الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وما يرزخ تحته من أثقال تلاعب الطامعين مما أدى ويؤدى لفقدانه جانبا عظيما من ثمرة أتعابه كما هو معلوم ومشهور وليست الشكوى العامة من وقوف حركة سوق القطن ببعيدة عنكم رأينا أن العلاج الوحيد لانقاذه هو تأسيس جمعيات للتعاون الزراعى ثابتة الاركان مرتكزة على رأس مال قوى لا يقل عن مليون جنيه ولا تتأثر بتغيير الحكومات واختلاف وجهات نظرها لذلك عرضت على حضرة صاحب الدولة الرئيس وزملائى الوزراء فكرتى مفصلة فصادفت من حضراتهم قبولا وتشجيعا وحثا على سرعة التنفيذ باتخاذ الوسائل الموصلة الى ذلك وبتفويضهم لنا بانتداب الخبيرين بهذا الموضوع من موظفى وزاراتهم .

وقد شرعنا فعلا في تكوين لجنة من حضراتكم ومن قد ينضمون اليكم من الاخصائيين ليقوموا باعداد مشروع قانون شامل يوصل الى هذه الغاية النبيلة التى يتوقف عليها نظام التعاون الزراعى فى البلاد فاذا قبلتم أن تشاركونى فانى أرجوكم أن تستمدوا من معلوماتكم ومن نتائج مجهودات العلماء في الممالك المتمدينة التى سبقتنا بمباشرة هذه الموضوعات وأن تسيغوا اليها ما يتفق ومصلحة بلادنا للقيام بالعمل المنشود خير قيام لتؤدوا أجل خدمة للفلاح .

وارجـو أن تفسحوا صـدوركم لذوى الافكار ليمدوكم بآرائهم ويناقشوكم فيها كما أرجـوكم أن تمدوا الجرائد كافة بالمعلومات أولا فأولا حتى يشترك الرأى العام معنا في تأسيس هذا المشروع الجليل . فاذا تم باذن الله وكان مستكملا لحاجات البلاد ومعبرا تعبيرا صحيحا عن أمانيها عرضناه على البرلمان فاذا نال موافقته وتوجه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالعناية والتصديق أصبح قانونا تجنى ثمراته البلاد .

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا جميعا بروح من عنده وأن يرشدنا الى ما فيه اصلاح البلاد .

وهذا نص القرار :

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية ؛

ورغبة في العمل على ترقية مرافق البلاد ونظرا لان من أنجح المسائل المؤدية الى هـذه الغاية الاستعانة على تنظيم الشركات التعاونية ووضع مشروع قانون لها يكفل للمزارع المصرى الوسائل المؤدية الى تحقيق مبدأ التعاون زراعيا واقتصاديا واجتماعيا ؛

قرر ما هو آت :

المادة ١ — تشكل بوزارة الزراعة لجنة لاعداد مشروع قانون لانشاء شركات تعاونية زراعية بالقطر المصرى ولاعداد نظام للتعاون يكفل تحقيق أغراضه .

المادة ٢ — تؤلف اللجنة المذكورة من وزير الزراعة رئيسا وبدرخان بك على عضو مجلس النواب وأحمد بك حمدى سيف النصر عضو مجلس النواب ومحمد افندى أمين يوسف السكرتير العام المساعد

لمجلس الشيوخ ومحمد بك نجيب شاهين مفتش التعليم الزراعى بوزارة المعارف العمومية والدكتور ابراهيم رشاد مدير قسم التعاون الزراعى المنتدب بوزارة الزراعة أيضا *

المادة ٣ — عند تعذر حضور وزير الزراعة تسند رياسة اللجنة المشار اليها الى وكيل وزارة الزراعة .

المادة ٤ — وكيل الوزارة وسكرتيرها العام يقدمان للجنة كل ما تحتاج اليه من البيانات والمساعدات اللازمة ولكل منها حق حضور اللجنة وتقديم ما يتراءى لكل منهما من الملاحظات .

المادة ٥ — للرئيس أن ينتدب من ترى اللجنة لزوما للاستعانة برأيه أو لضمه الى اعضائها .

٧ يوليه سنة ١٩٢٦

(*) وقد ضم اليهم أخيرا حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك ، والاستاذ حسن نافع عضو مجلس النواب .